الاقتصاد والأعمال

alwasat.com.kw

الاثنين 27 ذو الحجة 1441 هـ/ 17 أغسطس 2020 – السنة الرابعة عشر – العدد 3663

الوسط

Monday 17th August 2020 - 14 th year - Issue No.3663

اتحاد المصارف: تنسيق عربي لإطلاق حساب لدعم لبنان

أعلن (اتحاد المصارف العربية)، أن جامعة الدول العربية تعمل بالتنسيق معه من أجل إطلاق حساب مصرفي تحت مسمى «الحساب العربي للإغاثة والدعم الخاص بلبنان».

وقال الأمين العام لاتحاد المصارف العربية، وسام فتوح، في بيان رسمي، إن المصارف والمؤسسات المالية العربية الأعضاء في الاتحاد ستقوم بتمويل هذا الحساب؛ دعما لصمود الشعب اللبناني. وأوضح أن الحساب يأتي أيضا للمساهمة في إعادة بناء وإعمار ما هدمه الانفجار الكارثي الذي تعرضت له بيروت. وأشار إلى حرص الجامعة من خلال هذه المبادرة على دعم لبنان ومساندته والتضامن معه، مؤكدا حرص اتحاد المصارف العربية الكامل والتزامه التام لإنجاح هذا المشروع الإنساني. وقال فتوح: «ستقوم هذه المصارف بتمويل هذا الحساب، أضف الى ذلك فإن التمويل ممكن أن يتم عبر المؤسسات الدولية، والصناديق العربية كقطاع خاص، ومن القطاع العام التمويل من خلال اتفاق مع وزراء المال العرب».

البورصة تستقبل الوافد الجديد باللون الأخضر

إدراج «شمال الزور» ينعش المؤشرات.. والنتائج تدعم الصعود

أنعش إدراج أسهم شركة شمال الزور الأولى للطاقة والمياه حركة التداولات وأداء بورصة الكويت خلال تعاملات امس الأحد، وذلك بعد أن سجلت المؤشرات الكويتية صعوداً جماعياً منذ بدء الجلسة وحتى نهايتها.

وقرع جرس التداول ببورصة الكويت صباح امس ليُعلن عن إدراج سهم «شمال الزور» ضمن قطاع المنافع بالسوق الأول، ليرتفع عدد الشركات المُدرجة بالبورصة إلى 173 ويبلغ العدد في السوق الأول 19 شركة.

وتصدر سهم «شمال الزور» نشاط التداول على كافة المستويات بأحجام بلغت 52.95 مليون سهم جاءت بتنفيذ 4991 صفقة حققت سيولة بقيمة 21.88 مليون دينار، ليُغلق السهم عند سعر 380 فلساً علماً بأن سعر الافتتاح كان عند مستوى 400 فلساً.

وارتفعت سيولة بورصة الكويت بنحو 60% لتصل إلى 38.01 مليون دينار مقابل 23.81 مليون دينار يوم الخميس الماضي، كما ارتفعت أحجام التداول 37.7% إلى 185.74 مليون سهم مقابل 134.89 مليون سهم بالجلسة السابقة.

وسجلت مؤشرات 9 قطاعات ارتفاعاً بصدارة الخدمات المالية بنمو نسبته 2.69%، بينما كان قطاع السلع الاستهلاكية الخاسر الوحيد بعدما تراجع عند الإغلاق بنسبة 0.15%.

وجاء سهم «أبيار» على رأس ارتفاعات الأسهم بنمو نسبته 13.85%، فيما تصدر سهم «وثاق» القائمة الحمراء بانخفاض نسبته 8.73%.

وقال المُحلل الفني لسوق المال، نزار يونس، إن العامل الرئيسي في ارتفاع البورصة ونشاط حركة التداول هو إدراج سهم «شمال الزور»، حيث جاء الإدراج إيجابياً رغم الظروف الراهنة التي يمر بها الاقتصاد العالمي والمحلي.

وأوضح يونس أن مواصلة الشركات الإعلان عن النتائج المالية للنصف الأول وبالتبعية الربعين الأول والثاني من العام الجاري، جاء بالتزامن مع عملية الإدراج وهو ما ساهم كثيراً في تحسن مستويات السيولة وانتعاش حركة التداول بشكل عام.

سجلت ارتفاعاً نسبته 9.4 بالمئة بنهاية السنة المالية

الأصول العقارية الكويتية تقفز إلى 17 مليار دينار

بلغت قيمة أصول الكويت العقارية من الأراضي والمباني المملوكة للجهات الحكومية سواء كانت داخل أو خارج البلاد ارتفعت بنسبة 9.4 % بنهاية السنة المالية الماضية المنتهية في 31 مارس 2020 لتبلغ نحو 17 مليار دينار، أو ما يعادل 55.6 مليار دولار، مقارنة بـ15.6 مليار دينار خلال السنة المالية 2019/2018.

من جانبها، أصدرت وزارة المالية التعليمات المالية المنظمة بشأن أسس حصر وتقييم الأصول العقارية المملوكة للدولة ووجوب إجراء جرد دقيق وشامل لكل أصناف الموجودات في كل وزارة أو إدارة حكومية، لاسيما أن الجرد السليم يؤدي إلى اتخاذ قرارات سلمية بشأن التزويد والتشغيل وبرامج الصيانة والتخلص من المواد الراكدة.

وبلغ إجمالي الموجودات المنقولة والعقارية بنهاية مارس الماضي بلغ 19 مليار دينار، في حين بلغت الموجودات المنقولة 1.9 مليار دينار وهي تتضمن جرد المخازن الرئيسية والفرعية ومخازن الورش وما شابهها والعهد الشخصية والموجودات المثبتة ومنازل الموظفين والموجودات المتحركة والموجودات الأخرى.

وبالرغم من ذلك، لا تعكس أرقام الأصول العقارية الوضع الحقيقي لقيمة الأصول التي قد تصل في حقيقتها الى أضعاف هذا المبلغ، خاصة أنها تضم جميع الأراضي والمنشآت المملوكة للجهات الحكومية داخل الكويت وخارجها، باستثناء دور العبادة.

ومن المتوقع أن ينتهي قريبا من مشروع نظم المعلومات الجغرافية الذي تنفذه إحدى الشركات الخاصة منذ عام 2016 بتكليف من وزارة المالية، وهو المشروع الذي بلغت قيمته 6.8 مليون دينار لتطوير نظام شامل لنظم المعلومات الجغرافية المؤسسية لتحديد وإدارة ومراقبة أملاك الكويت العقارية، على أن يقوم المشروع بتوفير معلومات دقيقة عن قيمة الأصول العقارية المملوكة للدولة وتتبع تغيرها بالزيادة أو النقصان بشكل لحظي. وحول قيمة ممتلكات الدولة العقارية، ينفرد الديوان الأميري بأكبر قيمة للممتلكات بقيمة 4.4 مليار دينار، تلاه وزارة المالية (الإدارة العامة) بـ3 مليارات دينار ثم وزارة الداخلية بقيمة 2 مليار دينار ثم وزارة الإعلام بقيمة 1.3 مليار دينار ثم وزارة الأشغال العامة بـ 1.1 مليار دينار ووزارة الصحة بنفس القيمة.

عبر رقابته المسبقة على المشروعات في 4 أشهر

«ديوان المحاسبة» يعلن عن تحقيق وفر لخزانة الدولة بقيمة 44 مليون دينار

أعلن ديوان المحاسبة الكويتي تحقيق وفر مباشر للخزانة العامة للدولة من خلال رقابته المسبقة على المشروعات بقيمة 44 مليون دينار كويتي، وذلك لفترة الأربعة الأشهر بدءً من مطلع أبريل السابق وحتى نهاية الشهر الماضي.

وقال الديوان في بيان، أمس الأحد، إن الرقابة المسبقة أبدت رأيها في الـ4 اشهر المذكورة بعدد 860 موضوعا، بقيمة 1.09 مليار دينار.

وذكر أن فترة الأربع أشهر تخللها تعاقدات لموضوعات مرتبطة ارتباط مباشر بمكافحة تداعيات أزمة كورونا التي اجتاحت البلاد مثلت نسبة 24% من إجمالي عدد الموضوعات التي تم إبداء الرأي فيها خلال الفترة بقيمة 304 مليون دينار، لعدد 197 موضوع.

وتنوعت الموضوعات ما بين مناقصة عامة او محدودة وممارسات وعقود استشارية، وارتباطات بأوامر تغييرية، أو تمديد أو تجديد عقد، وأصدر الديوان رأيه بالموافقة على عدد 531 موضوعا بقيمة 985 مليون دينار، وتضمنت تلك الموضوعات تعاقدات يمتد تنفيذها لعدة سنوات مالية.

وأوضح أنه تبين قيام بعض الجهات بمخالفة أحكام المادتين (14،13) من قانون إنشاء ديوان المحاسبة رقم 30 لسنة 1964 وذلك من خلال الارتباط بعدد 11 موضوعات قبل الحصول على موافقة ديوان المحاسبة المسبقة، منها عدد 5 موضوعات لوزارة الأشغال العامة.

كما أصدر الديوان رأيه بعدم الموافقة على 31 موضوعا خلال الفترة بنسبة 4% من إجمالي عدد الموضوعات الصادرة، منها موضوع التعاقد المباشر لأعمال توريد وتركيب وتشغيل وصيانة 20 وحدة للمعالجة المتنقلة للمحاجر الصحية بقيمة 5.5 مليون دينار للهيئة العامة للبيئة وذلك لعدم الاختصاص وكذا لارتفاع تكلفة الأعمال المطلوبة مقارنة بالأعمال المماثلة التي تم عرضها من قبل وزارة الأشغال العامة خلال الفترة.

ولفت إلى أنه تم رد أوراق 224 موضوع ما يشكل نسبة 26% من إجمالي الموضوعات، وذلك لعدم التزام الجهات بتعميم ديوان المحاسبة رقم 6 لسنة 2018 بشأن الضوابط والقواعد الواجب على كافة الجهات المشمولة برقابة ديوان المحاسبة إتباعها عند العرض على الرقابة المسبقة، منها مصروفات إجلاء المواطنين.

إغلاق المجمعات التجارية يُقلص أرباح «عقارات الكويت» 63 بالمئة

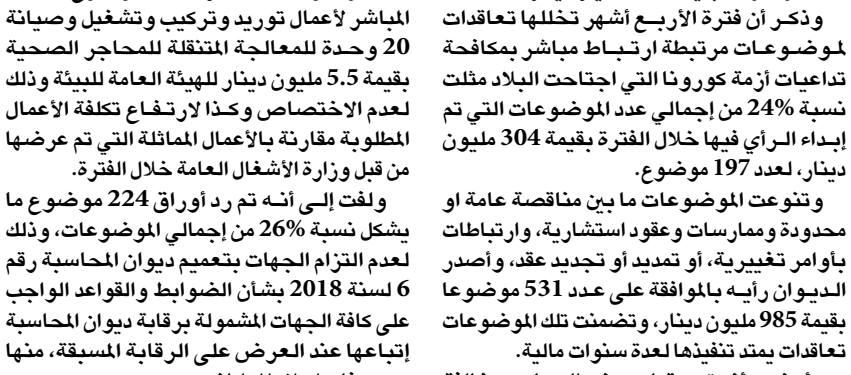

أظهرت البيانات المالية لشركة عقارات الكويت تراجع أرباح الشركة في النصف الأول من العام الجاري بنسبة 63.2 % على أساس سنوي.

وبحسب نتائج الشركة للبورصة الكويتية، امس الأحد، بلغت أرباح الفترة 2 مليون دينار (6.56 مليون دولار)، مقابل أرباح بقيمة 5.43 مليون دينار (17.81 مليون دولار) للفترة المماثلة من العام الماضي.

وقالت الشركة في البيان إن تراجع الأرباح خلال فترات المقارنة يعود إلى ظهور فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19) منذ أواخر شهر فبراير الماضي وما ترتب عليه من إغلاقات للمجمعات التجارية خلال شهر مارس حتى يونيو 2020، وبناءً على قرار إدارة الشركة بمنح بعض الخصومات والإعفاءات لمستأجري الوحدات التجارية.

وبلغت أرباح الشركة في الربع الأول من العام الجاري بقيمة 1.73 مليون دينار، مقابل أرباح بقيمة 3.58 مليون دينار لنفس الفترة من العام الماضي، بتراجع نسبته 51.7 %.

وسجلت الشركة أرباحاً في الربع الثاني من العام الجاري بقيمة 266.16 ألف دينار، مقارنة بأرباح الفترة ذاتها من العام الماضي البالغة 1.84 مليون دينار، بتراجع نسبته 85.5 %.

كانت أرباح عقارات الكويت ارتفعت 4.4 % في العام الماضي، لتصل إلى 7.05 مليون دينار، مقابل أرباح بقيمة 6.75 مليون دينار في عام 2018.

وأقر مساهمو الشركة في مطلع يونيو الماضي، توصية مجلس الإدارة بتوزيع 5 % أسهم منحة مجانية عن عام 2019، بواقع 5 أسهم لكل 100 سهم.

في النصف الاول من 2020

الدعم الحكومي وانخفاض المديونيات يصعدان بأرباح «المواشي» 37.6 بالمئة

أظهرت البيانات المالية لشركة نقل وتجارة المواشي ارتفاع أرباح الشركة في النصف الأول من العام الجاري بنسبة 37.6% على أساس سنوي.

وبحسب نتائج الشركة للبورصة الكويتية امس الأحد، بلغت أرباح الفترة 1.83 مليون دينار (6 مليون دولار)، مقابل أرباح بقيمة 1.33 مليون دينار (4.36 مليون دولار) للفترة المماثلة من العام الماضي.

وقالت الشركة في البيان إن ارتفاع الأرباح خلال فترات المقارنة يعود إلى انخفاض قيم الذمم التجارية المدينة والذمم المدينة الأخرى، والدعم الحكومي المُستحق بقيمة 956 ألف دينار، وذلك على الرغم من ارتفاع تكاليف شراء المواشي من بلد المصدر.

وبلغت أرباح الشركة في الربع الأول من العام الجاري 550.33 ألف دينار، مقابل أرباح بقيمة 662.9 ألف دينار لنفس الفترة من العام الماضي، بتراجع نسبته 17%.

وسجلت الشركة أرباحاً في الربع الثاني من العام الجاري بقيمة 1.28 مليون دينار، مقارنة بأرباح الفترة ذاتها من العام الماضي البالغة 668.3 ألف دينار، بارتفاع نسبته 91.1%.

وتحولت الشركة للربحية في العام الماضي بقيمة 1.17 مليون دينار، مقابل خسائر بلغت 3.54 مليون دينار في عام 2018.

تتمات

«الجنايات»

التي تحصل عليها عادل الحشاش وعزله، كما قضت بعزل إقبال الخلفان ووليد الصانع من الوظيفة العامة.

وأحالت محكمة "الجنايات" الدعوتين المدنيتين المُحالتين من وزارة الداخلية إلى المحكمة المختصة.

وقضت المحكمة أيضاً بمعاقبة المتهمين إقبال الخلفان ومحمد الكاظمي وغصون الخالد وعلي منير حداد وعبدالله هاروني ومحمد كمال بلوط 10 سنوات لكل منهما.

كما حكمت بالسجن لمدد متفاوتة في القضية لوليد الصانع "17 سنة"، وأيمن سلامة "15 سنة"، وعبدالله الحمادي "17 سنة".

كما قررت المحكمة تغريم 3 فنادق و7 شركات زهور وأدوات كهربائية مبلغ 40 مليون دينار، مع إغلاق الشركات الـ7 بصفة دائمة لارتباطها بجرائم غسل الأموال في القضية.

وكانت محكمة الجنايات قد حددت جلسة سابقة للنطق بالحكم، إلا أنها قررت تأجيل النطق إلى يوم أمس بسبب انتشار فيروس كورونا وتعطيل المحاكم.

«المالية»

وزادت: وجهت الرسالة لأكثر من مرة بأن الأسواق العالمية تنتظر الإشارة من الكويت لتنفيذ طلب الدين العام، ولكن الآن البنوك العالمية تعي بأن تصنيف الدولة هبط من A+ إلى AA وهناك نظرة مستقبلية أن يكون بالسالب، فماذا ستفعلون.

واعتبرت الهاشم أن الحكومة ليس لديها التزام حقيقي لإصلاح الدخل، وما تم من تبادل الأصول بقيمة 2.3 مليار دينار مع صندوق الأجيال نفذ بدون خطة، مشيرة بأن الحكومة تمشي بنفس الأسلوب في موضوع الدين العام والذي يتم من دون رؤية واضحة .

وأضافت أن الحكومة لم تقدم مع مشروع الدين العام أي خطة مفصلة لتنويع الإيرادات بالرغم من أننا ما زلنا دولة أحادية الدخل، متسائلة عن كيفية التصرف في 20 مليارًا وفقًا للموارد المتاحة.

وتابعت: الحكومة تقول إنها تحتاج 8 مليارات لسد العجز الحالي، فكيف أقترض لتسديد قرض، وكيفية يتم التعاطي مع المشاريع الرأسمالية والتي لم يتم تعريفها إلى الآن، وما هي الضمانات التي سوف تمنح للبنوك العالمية بمعالجة الاختلالات المالية والهيكلية في الدولة.

وتساءلت: كيف لا يوحد لديكم خطة لتنوع مصادر الدخل، كيف تأخذون قرضًا وتصنيفكم الائتماني يتجه إلى السالب، فقط معتمدين على جدارة مالية من بقايا الماضي دون إيجاد منافذ أخرى.

وأضافت الهاشم: كوني رئيسة اللجنة المالية فأنا أنتظر دفاع وزير المالية عن قانون الدين العام في قاعة عبد الله السالم وتقديم خطة واضحة لإعادة الهيكلة ومعالجة الاختلالات المالية، ويبين ماهي المشاريع الرأسمالية ومشاريع الإنشائية، وهل يستطيع إيجاد موارد بديلة للدخل من أجل إقناع نواب الأمة بهذا المشروع.

وأكدت أهمية وجود وزير مالية قوي يبادر بوضح الخطط والحلول الاقتصادية، ويطرح القنوات الصحيحة التي يجب السير عليها في مواجهة الأزمات، ولا يقتصر دوره على تنفيذ توجيهات رئيس الوزراء.

وذكرت الهاشم بأن البند الثاني من الاجتماع كان حول مشروع القانون الخاص بتعديل مرسوم بالقانون 106 لسنة 1976 بشأن احتياطي الأجيال القادمة ويقضي بأنه لا يجوز ولا يمكن بأي حال من الأحوال السحب من صندوق الأجيال وفي نفس الوقت لا يتم تحويل أي أرباح إليه اعتباراً من نتائج الحساب الختامي للدولة من السنة المالية 2019 / 2020.

وكشفت عن وجود شبه توافق نيابي حكومي على هذا الموضوع، مشيرة إلى إضافة الحساب الختامي 2018 / 2019 للمشروع، وتعديل نص المادة 8 من قانون 31 لسنة 1978 بشأن السحب من صندوق الأجيال، لضمان عدم التعارض، ليتم التصويت على القانون بالموافقة بالإجماع.